

بنك الخليج (ش.م.ك.ع.)

نص مؤتمر المحللين / المستثمرين الخاص بالنتائج المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
16 فبراير 2022

المشاركون:

السيد/ طوني ضاهر - الرئيس التنفيذي

السيد/ ديفيد تشالينور - رئيس المدراء الماليين

السيدة/ دلال الدوسري - رئيس علاقات المستثمرين

المضيف:

السيدة/ إيلينا سانشيز - إي إف جي هيرمس

[GBK Classification: PUBLIC]

إيلينا:

صباح الخير و مساء الخير على الجميع. أنا إيلينا سانشيز. أود بالنيابة عن إي إف جي هيرمس أن أرحب بكم جميعاً في اللقاء الخاص بالنتائج المالية لبنك الخليج نهاية عام 2021. ويسرني أن يكون معنا من خلال اللقاء السيد/ طوني ضاهر، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج والسيد/ ديفيد تشالينور، رئيس المدراء الماليين والسيدة/ دلal الدوسري، رئيس علاقات المستثمرين ببك الخليج.

والآن أترك المجال للسيدة/ دلal لبدء اللقاء.

دلal:

شكراً، إيلينا. مساء الخير ومرحباً بكم في لقاء بنك الخليج الخاص بالنتائج المالية نهاية عام 2021. سنبدأ اللقاء اليوم بإلقاء الضوء على المؤشرات الرئيسية وآخر المستجدات حول البيئة التشغيلية لبنك الخليج خلال عام 2021، والتي يعرضها الرئيس التنفيذي، السيد/ طوني ضاهر، يتبعه عرض تفصيلي لنتائج البنك المالية يقدمه رئيس المدراء الماليين، السيد/ ديفيد تشالينور.

وجميع المبالغ الواردة في العرض معبر عنها بالمليون دينار كويتي وتم تقريبها لتبسيط الرسوم البيانية. وأثناء العرض، سنحاول تجنب تكرار العملة عند مناقشة المبالغ المحددة ما لم تكن المبالغ بعملة أخرى غير الدينار الكويتي.

وبعد العرض التقديمي، سنفتح الباب للأسئلة التي نلقاها من خلال البث عبر المنصة الإلكترونية. يرجى كتابة أسئلتكم في أي وقت أثناء اللقاء. هذا، وسيتوفر العرض التقديمي على موقعنا الإلكتروني وسيتم الإفصاح عنه إلى بورصة الكويت.

[GBK Classification: PUBLIC]

يرجى ملاحظة أنه يمكننا التعليق فقط على الاستفسارات والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها على النطاق العام. وأود أن ألفت عنايتكم إلى الإفصاح الوارد في الصفحة 11 من العرض التقديمي، والذي يتعلق بالبيانات المستقبلية والمعلومات السرية. يرجى التواصل مع فريق علاقات المستثمرين في البنك في حالة وجود أية أسئلة لديكم.

والآن، أود أن أترك المجال للسيد/ طوني ضاهر، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج. طوني؟

طوني:

شكراً، دلال. صباح الخير ومساء الخير على الجميع. قبل أن أقوم بتغطية البيانات المالية التفصيلية، أود أن أشير إلى بعض النقاط الموجزة فيما يتعلق بالبيئة التشغيلية في الكويت.

لقد شهدنا خلال عام 2021 تحسناً تدريجياً في البيئة الاقتصادية العامة، حيث بدأنا العام الماضي بارتفاع كبير في أعداد الإصابات بفيروس كورونا والقيود المفروضة على السفر وبيئة الأعمال بشكل عام. ولكن معظم هذه القيود تم رفعها بحلول نهاية العام بفضل جهود التطعيم الحكومية التي غطت حوالي 80% من عدد السكان. وهذا بدوره ساهم إلى عودة الأمور إلى وضعها الطبيعي بشكل مستقر، مؤدياً بذلك إلى تعزيز الثقة وتحسن الإنفاق الاستهلاكي وآفاق النمو في الكويت.

كما تمكنا من مواصلة تحقيق تقدم ملحوظ في إستراتيجيتنا لعام 2025 لترسيخ مكانة البنك الريادية في الكويت كبنك المستقبل. ونسعى إلى تزويد العملاء بخدمات بسيطة ومبتكرة لتحقيق النمو المستدام للبنك.

وكخطوة أولى في رحلتنا نحو التحول الرقمي، أطلقنا بنجاح نظام الخزينة الجديد MX.3 بالشراكة مع شركة موريكس بهدف تطوير وأتمتة منصات الخزينة وإدارة الأسواق المالية

[GBK Classification: PUBLIC]

في البنك. ويعتبر تطبيق هذه المنصة بمثابة خطوة تحويلية في هذا المجال. وقد يساهم أيضاً في تعزيز الفرص والتنسيق، تصدر أسواق المال وخدمة عملائنا بشكل أفضل. وعلى صعيد الخدمات، نواصل تقديم الدعم لعملائنا من خلال خدمات Omnichannel التي تتسم بالسهولة والسلاسة بفضل التحول الرقمي لمعظم أنشطتنا الرئيسية. فقد أطلقنا مؤخراً خاصية جديدة على تطبيق الهاتف النقال للبنك والخدمات المصرفية عبر الانترنت لمساعدة العملاء على فتح حساب مصرفي في أقل من دقيقة. وإضافة إلى ذلك، فقد طرحنا منتجات وخدمات تتناسب مع متطلبات واحتياجات عملائنا. وقد تم تصميم كل منتج خصيصاً لتوفير خصائص مميزة لفئة العملاء المستهدفة، بما في ذلك المرأة والشباب وأصحاب الثروات.

وتعتبر شبكة فروع بنك الخليج من بين الأكبر في الكويت. فبالإضافة إلى افتتاح فرعنا المتطور في برج كريستال، افتتحنا فرعاً جديداً في مطار الكويت الدولي ليصل عدد أفرعنا التي تغطي مختلف المناطق في الكويت إلى 53 فرعاً. ويشكل تواجدنا في المطار على مدار الساعة جزءاً من إستراتيجيتنا في توفير أسهل الخدمات وأفضلها إلى عملائنا.

وعن الاستدامة، يسعدني أننا قمنا بنشر أول تقرير رسمي حول الاستدامة في عام 2020. وفي إطار مسؤوليتنا، نحن ملتزمون تجاه أصحاب المصالح والمجتمع والاقتصاد بشكل عام. وسوف نواصل تضمين مبادئ الحوكمة البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات في ممارساتنا وأنشطتنا وإستراتيجياتنا والطريقة التي ندير فيها مصرفنا.

وبالانتقال إلى الصفحة 2، أود أن أُلخص لكم نتائجنا المالية في ست نقاط أساسية:

أولاً، شهد صافي الربح نمواً بواقع 46% في عام 2021، ليلعب 42 مليون د.ك.، مقارنةً

بمبلغ 29 مليون د.ك. في عام 2020.

ثانياً، ارتفعت ربحية السهم بنسبة 40% إلى 14 فلساً وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 7 فلوس للسهم، ما يمثل 50% من الأرباح، بالإضافة إلى 5% أسهم منحة على أن يتم الموافقة على ذلك من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي الذي سيعقد في مارس 2022.

ثالثاً، وصل إجمالي قروض العملاء إلى أعلى مستوياته على الإطلاق في عام 2021 حيث بلغ 4.8 مليار د.ك.، أي بزيادة قدرها 454 مليون د.ك. أو بنسبة 10% مقارنة بنهاية عام 2020. وجاء هذا النمو من قطاعي الخدمات المصرفية الشخصية والخدمات المصرفية للشركات في البنك.

رابعاً، حافظت جودة الموجودات في البنك على قوتها، حيث بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 0.9% في عام 2021، ويشكل هذا تحسناً حيث انخفضت من 1.1% في الفترة نفسها من العام الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، يحتفظ البنك بمخصصات كبيرة مع نسبة تغطية للقروض المتعثرة تبلغ 615%.

خامساً، لا تزال الحدود الدنيا الرقابية لرأس المال التي تم تخفيضها في عام 2020 باقية على ما هي عليه من تخفيض حتى 31 ديسمبر 2021، مما أتاح للبنك بالحصول على مصدات إضافية تتجاوز تلك الحدود الدنيا. حيث إن نسبة الشريحة الأولى لرأس المال لها مصدة بمقدار 496 نقطة أساس ولمعدل كفاية رأس المال مصدة بمقدار 522 نقطة أساس. وقد ساعدت هذه المصدات المريحة البنك على تنمية أعماله بما يتماشى مع إستراتيجيته.

وأود أن أذكر هنا أنه خلال عام 2021، أكملنا بنجاح استرداد سندات الدين المساندة

[GBK Classification: PUBLIC]

ضمن الشريحة الثانية البالغة 100 مليون د.ك. وإصدار سندات دين مساندة للشريحة الثانية بقيمة 50 مليون د.ك. والتي تجاوزت طلبات الاكتتاب. ويساهم هذا الإصدار في تعزيز كفاية رأس المال للبنك، بما يتوافق مع معايير لجنة بازل 3، ويدعم خططنا الاستثمارية الشاملة نحو ترسيخ مكانة بنك الخليج الريادية كبنك المستقبل.

سادساً، حافظ البنك على تصنيفاته في المرتبة "A" من قبل وكالات التصنيف الائتماني الثلاث الكبرى، وفيما يلي سرد لتصنيفات البنك الحالية:

- أبقت وكالة موديز لخدمات المستثمرين على تصنيف الودائع على المدى الطويل للبنك في المرتبة "A3"، مع نظرة مستقبلية "مستقرة".
- وقامت وكالة كابيتال إنتلجنس بتثبيت تصنيف البنك للعمليات الأجنبية على المدى الطويل في المرتبة "A+"، مع نظرة مستقبلية "مستقرة".
- وقامت وكالة فيتش في بداية 2022 بتعديل تصنيف البنك للمصدر على المدى الطويل في المرتبة "A"، مع نظرة مستقبلية "مستقرة".
- وإضافة إلى ذلك، قامت وكالة ستاندارد آند بورز بتعديل تصنيف البنك الائتماني من المرتبة "A-" إلى المرتبة "BBB+" كما عدلت النظرة المستقبلية من "سلبية" إلى "مستقرة".

و قد جاء كلا التخفيضين في التصنيف الائتماني من قبل وكالة فيتش و وكالة ستاندارد آند بورز نتيجة لخفض التصنيف السيادي للكويت من قبل تلك الوكالات ، ولم يكن ذلك مرتبطاً بوضع بنك الخليج أو جودته الائتمانية.

وبهذا، أترك المجال الآن إلى رئيس المدراء الماليين، السيد/ ديفيد شالينور، الذي سيغطي البيانات المالية لعام 2021 بمزيد من التفاصيل. شكراً لكم، ديفيد؟

[GBK Classification: PUBLIC]

ديفيد:

شكراً، طوني.

بالانتقال إلى الصفحة 3، يمكننا مشاهدة الفروقات الرئيسية في صافي الربح لعام 2020 البالغ 28.8 مليون د.ك. إلى صافي الربح لعام 2021 والبالغ 42.1 مليون د.ك. وجاءت الزيادة البالغة 13.3 مليون د.ك. في أرباحنا مدفوعة بثلاث عوامل ايجابية. أولاً: حققنا صافي إيرادات أعلى من الفوائد بواقع 7.5 مليون د.ك. نتيجة لنمو القروض والانخفاض في تكلفة الأموال. ثانياً: مع استعادة زخم النشاط الاقتصادي، شهدت رسوم البنك تحسناً كما تحسنت إيرادات تبادل العملات الأجنبية بمقدار 4.9 مليون د.ك. وثالثاً: انخفض إجمالي المخصصات لدينا بمقدار 16.5 مليون د.ك. ومع ذلك فقد قوبلت هذه العوامل الإيجابية جزئياً بزيادة قدرها 14.3 مليون د.ك. في المصروفات التشغيلية والتي سأقوم بتغطيتها لاحقاً.

يمكنكم أيضاً مشاهدة التحسن في العائد على حقوق المساهمين بمقدار 2% تقريباً خلال الفترة نفسها.

وبالانتقال إلى الصفحة 4، لدينا المزيد من التفاصيل في بنود بيانات الدخل.

وفي أقصى اليمين، السطر 1، نجد أن إيرادات الفوائد قد انخفضت بمقدار 23.4 مليون د.ك. أي بنسبة 11%، ويعود السبب الأساسي في ذلك إلى إعادة تسعير الموجودات ومنح قروض جديدة بسعر فائدة أقل إثر قيام بنك الكويت المركزي بخفض سعر الخصم بمقدار 125 نقطة أساس في مارس 2020 وانخفاض عائدات الأصول السائلة.

وفي السطر 2، نجد أن مصروفات الفوائد في مصرفنا قد انخفضت بمقدار 30.9 مليون د.ك. أي بنسبة 37% من 84.6 مليون د.ك. في عام 2020 إلى 53.7 مليون د.ك.

[GBK Classification: PUBLIC]

في عام 2021. وجاء هذا الانخفاض نتيجة لإعادة تسعير مطلوبات البنك بالإضافة إلى الاسترداد الكامل لسندات الدين المساندة ضمن للشريحة الثانية من رأس المال والبالغة 100 مليون د.ك. واستبدال نصفها بسندات بسعر منخفض.

وفي السطر 6، نرى أن الإيرادات التشغيلية شهدت نمواً بواقع 7% إلى 170.1 مليون د.ك.، مقارنةً بمقدار 158.3 مليون د.ك. في عام 2020، وذلك نتيجةً للانخفاض الكبير في مصروفات الفوائد بالمقارنة مع إيرادات الفوائد، بالإضافة إلى التحسن في الرسوم وإيرادات تبادل العملات الأجنبية بمقدار 4.9 مليون د.ك. أي بنسبة 16% مدفوعاً باستئناف الأنشطة الاقتصادية بشكل كامل.

وفي السطر 7، يتضح أن المصروفات التشغيلية قد ارتفعت بمقدار 14.3 مليون د.ك.، أي بنسبة 22% على أساس سنوي، إلا أنها انخفضت بنسبة 1% فقط بالمقارنة مع الربع الثالث. وتأتي الزيادة السنوية مدفوعة بشكل خاص باستثمارنا المستمر في إستراتيجية التحول الرقمي وانخفاض المصروفات التشغيلية المعلن عنها في 2020 بسبب تراجع النشاط الاقتصادي وتلقي الدعم الحكومي. وكان هناك بعض البنود غير متكررة في النصف الأول من عام.

وفي السطر 9 في الخانات الخضراء، نشاهد أن تكاليف الائتمان قد انخفضت من 59 مليون د.ك. في عام 2020 إلى 43.9 مليون د.ك. في عام 2021 مؤدية إلى تكلفة المخاطر بمقدار 95 نقطة أساس للعام بأكمله.

وبالانتقال إلى الصفحة 5، نشاهد الميزانية العمومية وكيف تحركت البنود من 2020 إلى 2021. كما توضح هذه الصفحة مزيج الموجودات وكيف تغير على مدى الاثني عشر شهراً الماضية.

[GBK Classification: PUBLIC]

أولاً، أود أن أركز على الموجودات الموضحة في النصف العلوي من الصفحة.

وعلى مدى الاثني عشر شهراً الماضية، ارتفع مجموع الموجودات في مصرفنا بمقدار 443 مليون د.ك. أي بنسبة 7% لتصل إلى 6.6 مليار د.ك. مقارنة بمقدار 6.1 مليار د.ك. في السنة السابقة. ويعود السبب الأساسي في ذلك إلى حد كبير إلى الزيادة بمقدار 528 مليون د.ك. أي بنسبة 12% في صافي القروض (الموضح في السطر 9). إلا أنه عند المقارنة بالربع الثالث فقد شهد صافي القروض نمواً بمقدار 168 مليون د.ك. أي بنسبة 4% وشهد إجمالي الموجودات نمواً بمقدار 226 مليون د.ك. ، مما يعكس انتعاش النشاط الاقتصادي بشكل عام.

وفيما يتعلق بالمكونات الرئيسية لإجمالي الموجودات (الواردة بالحروف السوداء العريضة **bolded**)، نرى أن المزيج لم يتغير بصورة تذكر عما كان عليه منذ عام مضى.

وفي الأسطر 15، 16 و 17، ترون أن معظم تمويلنا يأتي من المستحق للبنوك، والودائع من المؤسسات المالية وودائع العملاء. ونتيجةً لنمو ودائع العملاء في مصرفنا واستقطاب المزيد من التمويل المصرفي قصير الأجل، فقد تمكنا من خفض مزيج الودائع الذي يأتي من المؤسسات المالية خلال الأشهر الإثني عشر الماضية والموضح في السطر 16. كما تمكنا من تحسين نسبة الحسابات الجارية وحسابات التوفير بشكل طفيف من 37.4% في نهاية عام 2020 إلى 38.5% لنفس الفترة من عام 2021 والموضح في السطر 27.

وفي السطر 18، فقد قمنا في شهر مايو من 2021 باسترداد سنداتنا المساندة للشريحة الثانية البالغة 100 مليون د.ك. واستبدالها بسندات مساندة للشريحة الثانية بقيمة 50 مليون د.ك. بمعدلات منخفضة. كما قمنا بالحصول على تمويل متوسط الأجل بمقدار

165 مليون د.ك.

وبالانتقال إلى جودة الموجودات، فقد وصلت نسبة القروض غير المنتظمة في مصرفنا، والموضحة في السطر 25، إلى 0.9% في نهاية ديسمبر 2021، منخفضة من 1.1% في الفترة نفسها من العام الماضي. وظلت نسبة التغطية، والواردة في السطر 26، قوية حيث وصلت إلى 615% في نهاية ديسمبر 2021.

وبالانتقال إلى الصفحة 6، كما هو موضح في الرسم البياني على اليسار أنه في 31 ديسمبر 2021، يوجد لدى البنك ما قيمته 112 مليون د.ك. من المخصصات الفائضة، والتي تمثل 37% من إجمالي مخصصاتنا. وهذه هي السنة الرابعة على التوالي منذ بدء تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الذي تتخطى فيه المخصصات الإضافية للتسهيلات الائتمانية حاجز الـ 100 مليون د.ك.

وبالاطلاع على الرسم البياني إلى اليمين أعلى الصفحة، ترون أن المرحلة الأولى من القروض تجاوزت 90% للسنتين، بينما ظلت المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة عند نفس مستوياتها تقريباً في المرحلتين، حيث وصلت المرحلة الثانية 6.2% في عام 2021 بينما بلغت 1.0% للمرحلة الثالثة.

ويوضح الرسم البياني الأول إلى اليمين أسفل الصفحة تكوين مراحل الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار المحاسبي رقم 9. وبلغت المرحلة الأولى 22.1%، بعد أن كانت 23.8% منذ عام مضى. أما المرحلة الثانية فقد شهدت ارتفاعاً من 43.7% منذ عام مضى إلى 51.0% كما في 31 ديسمبر 2021 وبلغت المرحلة الثالثة 26.8% مقارنةً بنسبة 32.5% منذ عام مضى.

أما الرسم البياني الثاني إلى اليمين أسفل الصفحة فيوضح تغطية الخسائر الائتمانية

[GBK Classification: PUBLIC]

المتوقعة وفقاً للمعيار المحاسبي رقم 9 بالنسبة لإجمالي التسهيلات الائتمانية. وكما في 31 ديسمبر 2021، كانت 0.6% للمرحلة الأولى، 18.7% للمرحلة الثانية، و73.4% للمرحلة الثالثة. إلا أن إجمالي التغطية يعتبر أعلى بكثير، حيث إن لدينا مخصصات بلغت 112 مليون د.ك. فوق المطلوب بموجب المعيار المحاسبي رقم 9، والبالغ 189 مليون د.ك.

وبالانتقال إلى الصفحة 7، كما هو موضح في الرسم البياني على اليسار أعلى الصفحة، بلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال 14.5% أي أعلى بكثير من الحد الأدنى الرقابي الحالي البالغة نسبته 9.5% و من الحد الأدنى الرقابي السائد قبل الجائحة، ونسبته 12%.

وفي الأسفل إلى اليسار، بلغ معدل كفاية رأس المال لمصرفنا 16.7% أي أعلى بمقدار بكثير من الحد الأدنى الرقابي الحالي والبالغ نسبته 11.5% و من الحدود الدنيا الرقابية السائدة قبل الجائحة، والبالغة نسبته 14%.

أما الموجودات الموزونة بالمخاطر، والموضحة في أعلى اليمين، فقد نمت بما يقارب 5% مدفوعة بشكل أساسي بنمو القروض على أساس سنوي.

والى الأسفل في اليمين، يتبين أن نسبة الرافعة المالية لمصرفنا كما في نهاية عام 2021 بلغت 9.5%، أي أقل من 9.9% لنفس الفترة من السنة الماضية، وأعلى بكثير من الحد الأدنى الرقابي البالغة نسبته 3%.

وبالانتقال إلى الصفحة 8، نرى نسب السيولة الرئيسية. فعلى الجانب الأيسر، نرى متوسط نسبة تغطية السيولة اليومية التي بلغت 222% كما في 31 ديسمبر 2021 وعلى الجانب الأيمن، نرى نسبة صافي التمويل المستقر التي بلغت 107% لنفس الفترة.

وتجدر الإشارة إلى أن كلتا النسبتين لا تزالان أعلى من حدودهما الدنيا الجديدة البالغة نسبتهما 80% وحدود ما قبل جائحة كورونا والبالغة 100%.

كما صرح بنك الكويت المركزي خلال الربع الرابع من عام 2021 بأنه سيبدأ تدريجياً بسحب تطبيق الحدود الرقابية المريحة لنسبة السيولة ونسبة كفاية رأس المال وإعادتها إلى مستويات ما قبل جائحة كورونا وذلك بحلول عام 2023.

والآن، أود أن أعود إلى السيدة/ دلال لفترة الأسئلة والأجوبة.

دلال:

شكراً، سيد/ ديفيد. والآن نحن على استعداد للأسئلة والأجوبة. فإذا رغبت في طرح أي سؤال، يرجى تقديمه في الخانة المخصصة للأسئلة. وسوف نتوقف لبضع دقائق لتلقي معظم أسئلتكم.

(توقف)

والآن نستعرض الأسئلة.

دلال (س1): لقد شهد عام 2021 نمواً قوياً في القروض. هل يمكنك توضيح الدافع وراء هذا النمو وما هي التوقعات لعام 2022؟

ديفيد (ج1): نعم، لقد شهد عام 2021 نمواً قوياً في القروض، ولا سيما في الربع الرابع منه حيث كان الأعلى في ذلك العام. لقد توقعنا في وقت سابق من العام نمواً مرتفعاً من خانة واحدة ولكنه بلغ 10.4%. وعند النظر لمصدر النمو فيما بين القروض الشخصية وقروض الشركات نجد أنه كان متوازناً إلى حد ما. وبما أن قروض الشركات تحتل الجزء الأكبر من محفظة البنك، شهدنا نمواً متسارعاً في القروض الشخصية بما يزيد عن 12%، وهو انعكاس تقريبي لنمو السوق بالنسبة لهذا القطاع.

[GBK Classification: PUBLIC]

بالمجمل، نما السوق بنسبة 6.6% ، في المقابل ،شهد البنك نمواً بنسبة 10.4%.

وبالنظر إلى نمو القطاع ، نجد أن القروض الشخصية نمت بما يزيد عن 13% وقروض الشركات نمت بنسبة تزيد قليلاً عن 3. وبالنسبة للبنك، فقد نمت القروض الشخصية بمستوى مقارب للسوق بينما نمت قروض الشركات إلى أكثر من الضعف. ولذلك فقد نجحنا من حيث قروض الشركات في استعادة نصف الحصة السوقية التي خسرتها في عام 2020.

وعند النظر إلى مصدر النمو في أعمالنا المصرفية من حيث مزيج دفتر القروض، فقد شهدنا زيادات في القروض الممنوحة لقطاع النفط والغاز وقطاع التصنيع والقطاع المالي وانخفاضات في قطاعي العقارات والإنشاءات. لذا، فقد شكل قطاعي العقارات والإنشاءات معاً 21.6% من إجمالي القروض في عام 2020 ولكنهما تراجعاً الآن إلى 19.6%.

أعتقد أن برنامج تأجيل القروض الثاني والطلب الضعيف و اسعار الفائدة المنخفضة القياسية عززت نمو القطاع لعام 2021. وبالنظر إلى المستقبل في عام 2022، أعتقد بأن النمو سيتباطأ في القطاع، ولا سيما في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد. ولكن قانون الرهن العقاري المحتمل قد يغير قوانين اللعبة، إلا أن التوقيت غير مؤكد.

دلال (س2): هناك بضعة أسئلة حول جودة الأصول. ما هي النظرة المستقبلية لتكاليف الائتمان وما هو مستوى عمليات الشطب التي قام بها البنك خلال العام؟ فأنا أرى ارتفاعاً في الالمبالغ المتأخرة و لكن غير منخفضة القيمة من 107 مليون د.ك. إلى 137 مليون د.ك.

ديفيد (ج 2): لقد سررت حقاً بأداء المحفظة هذا العام، فقد انخفضت تكاليف الائتمان عن العام الماضي إلى 44 مليون د.ك. من 59 مليون د.ك. وإذا نظرنا إلى تكلفة المخاطر، نجد بأن 110 نقاط في النصف الأول قد انخفضت إلى 80 في النصف الثاني. وكنت قد ذكرت أنه بعد الارتفاع المفاجئ في تكاليف الائتمان في الربع الثاني وإن المعدل الطبيعي سيقارب الـ 100 نقطة، لكنه بلغ 95 نقطة للعام بأكمله.

وكما رأينا، انخفضت القروض غير المنتظمة إلى أقل من 1% للمرة الأولى. وعندما ننظر إلى عمليات الشطب التي تمت خلال العام، نجد أنها بلغت 43 مليون د.ك. ولذلك وحتى بدون أي عمليات شطب، فقد بلغت نسبة القروض غير المنتظمة فقط حوالي 1.75% وهي لا تزال منخفضة جداً وأقل من هدفنا المتمثل في الإبقاء على أقل من نسبة 2%. ولهذا السبب، فقد كانت القروض غير المنتظمة الأساسية منخفضة وتباطأت عما رأيناه في عام 2020، وهو أمر جيد. وعندما ننظر إلى عام 2020 فقد كان لدينا عمليات شطب بقيمة 81 مليون د.ك. ولذلك وعلى الرغم من أن مستوى عمليات الشطب لدينا قد انخفض إلى النصف من عام لآخر، إلا أننا تمكنا من الوصول إلى أقل من 1% وهي نتيجة جيدة. ومن الجدير بالذكر أن الحسابات المشطوبة تعامل بنفس الطريقة من حيث جهود الاسترداد ووضعها القانوني. أعتقد أننا في عام 2022 سوف نشهد المزيد من عمليات الاسترداد حيث كانت ضعيفة نسبياً من عام لآخر. كما أعتقد أن لدينا إمكانية الاحتفاظ بتكاليف ائتمانية بأقل تكلفة من المعدل الطبيعي طويل الأجل البالغ 100 نقطة.

ومن حيث فئة المبالغ المتأخرة و ولكن غير منخفضة القيمة. نعم، لقد رأينا ارتفاعاً بمقدار 30 مليون د.ك. وكان ذلك في المقام الأول في قطاع الأفراد. ولكن عندما ننظر

إلى الخانة من 60-90 يوماً، بمعنى آخر مرحلة ما قبل القروض غير المنتظمة، فقد بلغت فقط 12 مليون د.ك. في هذا العام مقابل 32 مليون د.ك. في العام الماضي. ولذلك، أشعر بارتياح نسبي إذا حصلنا على نفس المستوى في عام 2022.

دلال: شكراً ديفيد، سوف نتوقف لبضع دقائق لتلقي المزيد من الأسئلة.

دلال (س3): ما هي النظرة المستقبلية لصافي هامش الفائدة وتأثير ارتفاعه بمقدار 25 نقطة أساس على البنك؟ هل تعتقد أن بنك الكويت المركزي سيتبع بنك الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة؟

ديفيد (ج 3): لقد سبق أن ذكرت عدة مرات في عام 2021 أنني أعتقد أن النظرة المستقبلية لصافي هامش الفائدة ستكون مستقرة بشكل كبير. وهذا ما رأيناه في العام الماضي. لقد كان صافي هامش الفائدة في كل من الربعين الثالث والرابع مستقرًا عند 209 نقاط، وخسرنا نقطة أساس واحدة فقط من الربع الثالث إلى الربع الرابع. ولكن ما نراه هو أن توقعات ارتفاع أسعار الفائدة يتسبب ببعض الضغط التصاعدي على الأسعار ومن الواضح أن هذا يؤثر على تكلفة الأموال لدينا. ويبدو أن هذا ما بدأ يحدث في الربع الرابع، لذلك أعتقد أن خسارة نقطة واحدة فقط من الربع الثالث إلى الربع الرابع هو أمر جيد للغاية. أما بالنسبة للربع الأول من عام 2022، اعتقد أنه إذا استمر هذا الضغط وهو ما أرى حدوثه، فقد نخسر بضع نقاط أخرى. لذلك، أرى أنه من الممكن حدوث بعض الجوانب السلبية على المدى القصير قبل أي ارتفاعات في الأسعار ما قد يؤدي إلى دورة جديدة من التوسع في صافي هامش الفوائد.

أما فيما يتعلق بما إذا كان بنك الكويت المركزي سيتبع بنك الاحتياطي الفيدرالي، فلا يمكنني التكهن بذلك، ولكن إذا ما نظرنا إلى الوراء يمكننا الملاحظة أن هذا ما حدث

في معظم الأوقات. ومن المؤكد أن ارتفاع أسعار الفائدة سيعود بالفائدة على أرباح البنوك، ونحن في وضع جيد للغاية، بحيث يتم إعادة تسعير محفظة البنك للقروض الممنوحة للشركات على الفور وجميع القروض الجديدة الممنوحة للأفراد أيضاً. وفيما يتعلق بالتأثير الذي نفصح عنه، فإن كل زيادة بمقدار 25 نقطة أساس يكون التأثير الإجمالي على صافي دخل الفوائد حوالي 3 ملايين د.ك سنوياً.

دلال: شكرا ديفد.

أعتقد أننا قمنا بتغطية غالبية الموضوعات والأسئلة التي طرحت اليوم أثناء اللقاء. وأود الآن أن ألفت انتباهكم إلى الصفحة 10، نظراً للأسئلة الكثيرة التي تلقيناها حول تقديم بعض الإرشادات، فقد قررنا عرض صفحة إرشادية تلخص بعض النقاط التي قمنا بتغطيتها خلال فقرة الأسئلة والأجوبة:

- 1- بالنسبة لنمو القروض، تتمثل إستراتيجيتنا في النمو بشكل أسرع من السوق.
- 2- بالنسبة لهوامش الربحية، نتوقع تراجعاً على المدى القصير حتى يتحقق رفع سعر الفائدة ومن ثم ستتوسع الهوامش.
- 3- من المتوقع أن تتحسن نسبة التكلفة إلى الدخل
- 4- من المحتمل أن تبلغ تكلفة المخاطر أقل من المستوى الطبيعي البالغ 100 نقطة أساس.
- 5- وأخيراً، من المتوقع أن تظل نسبة القروض غير المنتظمة أقل من 2%.

وبذلك،، نختتم اللقاء اليوم.

[GBK Classification: PUBLIC]

إذا كان لديكم أي استفسارات أخرى، يمكنكم زيارة صفحة علاقات المستثمرين على موقعنا الإلكتروني. كما يمكنكم الاتصال بنا عبر البريد الإلكتروني المخصص لعلاقات المستثمرين. شكراً لكم جميعاً على مشاركتكم.